

## أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

أيمن تيريرات<sup>1</sup>، عمار شلابي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، a.trirat@univ-skikda.dz

<sup>2</sup> مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، a.chalabi@univ-skikda.dz

\* أيمن تيريرات

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/05/27

تاريخ الاستلام: 2022/03/27

### ملخص:

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وذلك لما لآليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي من أهمية في تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، فضلا عن سعيهما إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، من خلال تزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا باستعراض الإطار النظري لحوكمة الشركات، بما في ذلك جهود الجزائر في تفعيل آليات الحوكمة داخل مؤسساتها، ثم تطرقنا إلى كيفية تأثير آليات حوكمة الشركات على ممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، كأن تساهم حوكمة الشركات في تحديد وظائف جميع الأطراف داخل الشركة وتعزيز مساءلتها، كما يساعد التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات في تقييد السلوك الانتهازي داخل الإدارة من خلال تفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، آليات حوكمة الشركات، التحفظ المحاسبي.

تصنيف (JEL): M40، M41.

**The impact of the application of corporate governance mechanisms on accounting conservatism practices in financial statements**

Aymen Trirat<sup>1\*</sup>, Amar Chalabi<sup>2</sup>,

<sup>1</sup> ECOFIMA, University of 20August 1955 Skikda (Algeria)

<sup>2</sup> ECOFIMA, University of 20August 1955 Skikda (Algeria)

\* Aymen Trirat

**Received: 27/03/2022**

**Accepted: 27/05/2022**

**Published: 30/06/2022**

**Abstract:**

The aim of this paper is to show the impact of the application of corporate governance mechanisms on accounting conservatism practices in financial statements, because corporate governance and accounting conservancy are important to improve accounting and financial practices, and to pursue the interests of all parties by providing them informations that helps on making decisions, in order to achieve the target of the research, we reviewed the theoretical framework of corporate governance mechanisms including the efforts of Algeria in putting in place corporate governance mechanisms in their companies. finally, we will try discuss how corporate governance effects on accounting conservatism in financial statements, the research has brought several results, most importantly that corporate governance mechanisms contributes to the determinate the functions of all parties in the company and strengthening it's accountability, and the good practise of corporate governance mechanisms helps to restrict opportunistic behavior inside the administration through the operationalization of the accounting conservatism practices.

**Keywords:** corporate governance, corporate governance mechanisms, accounting conservatism.

**JEL classification:** M40, M41.

## 1. مقدمة

يعتبر التحفظ المحاسبي أو ما تعارف المحاسبون على تسميته بمبدأ الحيطة والحذر، قضية بحثية قديمة ومعاصرة في الوقت نفسه، حيث لازم مهنة المحاسبة منذ بداياتها. وبرغم من الجدل الواسع الذي يثيره مفهوم التحفظ المحاسبي بين مؤيد ومعارض، إلا أنه أصبح يمثل مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي، خصوصاً في أعقاب الفضائح المالية الكبرى التي هزت مشهد الشركات الاقتصادية مطلع القرن الواحد والعشرون في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى أوروبا وبقية دول العالم، وما نتج عنها من انهيارات وخسائر مالية فادحة، تحملها حملة الأسهم نتيجة الممارسات الانتهازية التي تورطت فيها إدارات تلك الشركات، والتي كان أبرزها إدارة الأرباح، التمويل من خارج الميزانية وغيرها من الممارسات الأخرى التي تتنافى مع مفهوم التحفظ المحاسبي.

إن يعتبر الخروج عن قاعدة التحفظ في القياس المحاسبي السبب وراء إفلاس العديد من الشركات الكبرى، حيث عملت إدارات الشركات المتعثرة على إظهار الموقف المالي بأحسن مما هو عليه فعلاً، وذلك من خلال المبالغة في تقييم عناصر الأصول والإيرادات في القوائم المالية، بهدف جذب المستثمرين وتشجيع الاستثمار وتسهيل عمليات الاقتراض، مما أدى إلى ظهور قوائم مالية مبالغ في قيمها، فجاء رد المنظمات المهنية والجهات الرقابية بوضع مجموعة من القوانين والتشريعات التنظيمية، الهادفة لتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وتحسين مستوى الإفصاح، الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الشفافية وترسيخ مبادئ حوكمة الشركات.

## إشكالية الدراسة

تأسيساً لما سبق، يمكننا طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية؟

سعيًا منا للإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح والإلمام بمختلف جوانب البحث، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور

رئيسية وهي:

- الإطار النظري لحوكمة الشركات.
- جهود الجزائر في مجال حوكمة الشركات.
- البعد المفاهيمي للتحفظ المحاسبي.
- التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات.

## أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات التي تتناولها، والمتعلقة بآليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، والتي تعد من الأدوات الرقابية المهمة في متابعة سلوك الإدارة والحد من تصرفاتها الانتهازية، بالإضافة إلى الدور البارز الذي تؤديه كل من آليات الحوكمة والتحفظ في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي، لذلك كان من الواجب التعرف على الإطار النظري لحوكمة الشركات وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة داخل الشركات، من خلال تفعيل ممارسات التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، لما له من أهمية كبيرة في الحكم على أداء الشركات الاقتصادية واتخاذ القرارات بشأنها من طرف المساهمين أو الدائنين الآخرين، خصوصاً في ظل حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية القياس المحاسبي.

## أهداف البحث

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها بالنسبة للشركة وحملة الأسهم.
- تحديد جهود الجزائر في تفعيل آليات الحوكمة داخل الشركات الجزائرية.

- التعرف على مفهوم التحفظ المحاسبي، أنواعه وأهميته.
- تقديم مجموعة من الآليات التي تعتمد عليها حوكمة الشركات في التأثير على ممارسة التحفظ المحاسبي.

## 2. الإطار النظري لحوكمة الشركات

لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام من قبل الهيئات ومنظمات الأعمال بمفهوم حوكمة الشركات، وكان على رأس هذه الهيئات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التي أصدرت عام 1999 مبادئ لحوكمة الشركات كنتيجة لحالات الانهيارات المالية والمحاسبية التي شهدتها العديد من الشركات الاقتصادية الكبرى عبر العالم، والتي كان أحد أهم أسبابها ضعف الإفصاح في التقارير المالية لهذه الشركات والذي يعتبر الركيزة الأساسية لترسيخ مبادئ حوكمة الشركات.

### 1.2. تعريف حوكمة الشركات

بالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، إلا أنه لا يوجد إجماع في الأدبيات على تعريف واحد وموحد لمصطلح الحوكمة، واختلفت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح نتيجة ارتباطه بمجالات وأطراف مختلفة، فهناك من عرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح فيها، وذلك عن طريق الأساليب التي تستخدم لإدارة الشركة، وتوجيه أعمالها لضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف الأخرى (رجب، 2012، صفحة 210)؛ في حين عرفت لجنة "Cad bury" حوكمة الشركات بأنها "النظام الذي بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"، (عقاري و بوسلمة، 2013، صفحة 42)، ويعرف مجمع المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) حوكمة الشركات بأنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة مخاطر الشركة والتأكد على كفاية ضوابط الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف الشركة والمحافظة على قيمها" (سعيد و أوصيف، 2012، صفحة 184)، بينما يرى البعض الآخر بأن مصطلح الحوكمة "Governance" قد تأسس على فرضية تضارب المصالح بين المديرين وأصحاب الشركة بسبب انفصال الملكية عن الإدارة، فغالبا ما تستند العلاقات الناشئة بين جميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة على الأرقام المحاسبية، مما يخلق حوافز لدى المديرين لتلاعب في أرباح الشركة، ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا عن طريق التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات (garcia & Reatrize, 2009, p. 4).

بالرغم من تباين وجهات نظر الباحثين والهيئات حول تعريف حوكمة الشركات من حيث المضمون والمحتوى، إلا أنها تنطوي على موقف واحد وهو أن حوكمة الشركات تعني تحديد مجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات والأطر القانونية والإدارية التي تنظم العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصلحة في الشركة، بما يضمن المحافظة على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة وتحقيق المنفعة العامة.

### 2.2. الركائز الأساسية لحوكمة الشركات

تتمثل الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات في ما يلي: (فداوي، 2014، صفحة 68)

- الرقابة: كأهم ركيزة، وتمثل مجموعة الآليات الرقابية الداخلية والخارجية لتفعيل المساءلة ؛
- الإفصاح: والذي يهدف إلى تفعيل الشفافية وتجنب عدم التأكد؛
- إدارة المخاطر: ويمكن من خلالها تجنب الأزمات، وضمان حقوق أصحاب المصالح.

### 3.2. أهمية حوكمة الشركات

تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات وبرزت كنظام متكامل يسعى إلى تطوير وتحسين أداء الشركات وخلق مناخ جيد للأعمال، حيث تساهم الحوكمة في التقليل من المشاكل المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، كما تعزز أواصر الثقة بين مختلف الأطراف المؤسسية والفردية، وعليه يمكن إبراز أهمية حوكمة الشركات فيما يلي: (عبد الوهاب و محسن، 2016، صفحة 488)

**أ. أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للشركة**

تتجلى أهمية الحوكمة بالنسبة للشركة في كونها تساهم في وضع القواعد الأساسية لتحديد وظائف جميع الأطراف داخل الشركة والمتمثلين في (الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، حملة الأسهم)، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد والذي ينعكس بالإيجاب على تحسين الأداء الاقتصادي للشركة، إلى جانب القيام بوضع الخطط والأهداف الإستراتيجية والعمل على تحقيقها، من خلال توفير الحوافز والمكافأة المناسبة للمديرين مما يعود بالمنفعة على حملة الأسهم، ويحسن من سمعة الشركة في الأسواق المالية، وبالتالي زيادة فرص الاستثمار لديها من خلال جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين لأن حوكمة الشركات تضمن حماية حقوقهم.

**ب. أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين**

تتجسد أهمية الحوكمة بالنسبة لحملة الأسهم من كونها تضمن لهم تفعيل حصولهم على مجموعة من الحقوق، مثل الحق في انتخاب أعضاء المجالس الإدارية، وحق المشاركة في أي قرار يؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في الشركة، والإفصاح التام عن وضع الشركة المالي، وعن أي قرار يتم اتخاذه من قبل الإدارة مما يساعد حملة الأسهم في تحديد درجة المخاطرة التي قد تتعرض لها استثماراتهم في الشركة، كما تساهم الحوكمة في محاربة الفساد الأخلاقي داخل الإدارة وتحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة.

**4.2. مبادئ حوكمة الشركات**

هناك ستة مبادئ أساسية أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) سنة 1999 "Corporate Governance Principles" والمعدلة سنة 2004، لترسيخ قواعد الحوكمة، وبناء نظام سليم لها والتأكيد على أهميتها في دعم الأداء الاقتصادي، حيث اعتبرت هذه المبادئ كنقاط مرجعية بإمكان صانعي السياسة الاستثمارية بها في غمار إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لأساليب حوكمة الشركات، ويمكن استعراض هذه المبادئ بالتفصيل كما يلي: (فداوي، 2014، صفحة 40)

**أ. ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات**

وفق ما ينص عليه هذا المبدأ ينبغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفائها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

**ب. حفظ حقوق المساهمين**

وفق هذا المبدأ ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، مثل حق اختيار مجلس الإدارة، والحق في الحصول على حصص من أرباح الشركة، وحق المشاركة والتصويت في الاجتماعات.

**ج. المعاملة المتكافئة للمساهمين**

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين والمساواة بينهم داخل كل فئة، فكل المساهمين يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئات المساهمين، ولكل المساهمين الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية.

**د. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات**

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضا على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح وحمايتهم، والتعويض عن أي إنتهاك لتلك الحقوق، كما يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

## هـ. الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، الأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

## و. مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الاستراتيجية لتوجيه الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

## 5.2. محددات حوكمة الشركات

رغم الاختلاف في تحديد مفهوم دقيق لحوكمة الشركات، إلا أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توفر جودة مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية، وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين: (عقاري و بوسلمة، 2013، صفحة 45)

### أ. المحددات الداخلية

تشمل المحددات الداخلية بشكل عام في:

- القواعد والتعليمات والأسس التي تطبق داخل الشركة ؛
- وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة ؛
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل الحد من تضارب المصالح بين هذه الأطراف.

### ب. المحددات الخارجية

تتمثل المحددات الخارجية بصورة عامة فيما يلي:

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة، مثل: القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل والشركات؛
- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛
- وجود قطاع مالي كفؤ يستطيع توفير التمويل اللازم للمشروعات، وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات؛
- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، مثل: الجمعيات والمنظمات المهنية والمراجعين والمحاسبين؛
- وجود مؤسسات خاصة بالمهنة الحرة مثل مكتب المحاماة والاستشارات المالية والاستثمارية.

## 3. جهود الجزائر في مجال حوكمة الشركات

واجهت الشركات الاقتصادية في كافة القطاعات عبر العالم بما في ذلك الجزائر، رهانات وتحديات كبرى، فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات، حيث أصبح استخدام هذه الآليات أمر ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بها، وفيما يلي نستعرض جهود الجزائر في تطبيق مبادئ الحوكمة ضمن شركاتها الاقتصادية.

### 1.3. بروز ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر

تعود الخلفية التاريخية لحوكمة الشركات في الجزائر إلى الملتقى الدولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات" الذي انعقد في جويلية سنة 2007، وشكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسات، وتم إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، لوضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، من خلاله أعلنت كل

من جمعية كير (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري، وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية (عبد الصمد، 2013، صفحة 41).

### 2.3. مفهوم الحوكمة وفق ميثاق حوكمة الشركات الجزائري

يعرف الميثاق الجزائري الحكم الراشد للمؤسسة بأنه "عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في أن واحد ، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة:

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف العاملة في المؤسسة ؛
- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

ويتضمن الميثاق جزأين هامين وملاحق، حيث يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات اليوم ضروريا في الجزائر، أما الجزء الثاني فينتقل إلى المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات، ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق ( ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009 ).

### 3.3. تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

تعد حوكمة الشركات في الجزائر من بين الرهانات الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها على أرض الواقع، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال الجزائرية والتي تحول دون تحقيق ذلك، نذكر البعض منها كما يلي:

- (مجيلي، 2017، صفحة 36)
- انعدام الشفافية وغياب المسؤولية؛
- اتساع نطاق الفساد الإداري والمالي نتيجة غياب الحوكمة، والذي يترتب عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة؛
- غياب الممارسات العملية والديمقراطية باعتبار هاته الأخيرة آلية تلقائية لعملية تداول السلطة وكذلك قيامها على مبادئ التعددية والحرية والتي تقف حائلا أمام أي مساعي فردية أو سياسية للإنفراد بالسلطة ؛
- ضعف العلاقات السليمة بين أصحاب المصالح واستفحال عمليات التواطؤ والفساد بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين،
- غياب لجان مجلس الإدارة وأهمها لجان التدقيق؛
- عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجالس الإدارة بعدد كافٍ يمكنهم من تقديم آرائهم واجتهاداتهم بشكل مستقل نابع من خبراتهم ومسؤولياتهم .

### 4.3. آليات حوكمة الشركات في الجزائر

هناك عدة مؤشرات دالة على إدخال آليات الحوكمة في إدارات المؤسسات الجزائرية، والتي يمكن رصدها من خلال ما قام بإصداره المشرع الجزائري من مواد وقوانين تهدف إلى تنظيم نشاط المؤسسات الجزائرية وتحسين أدائها، وتتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي:

#### أ. مجلس الإدارة

حسب المادة 610 من القانون التجاري الجزائري لسنة 2007، يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاث أعضاء على الأقل ومن اثني عشر عضوا على الأكثر، وفي حالة الدمج يجوز رفع العدد الكامل للمجلس إلى العدد الكامل للقائمين بالإدارة الممارسين منذ أكثر من ستة أشهر دون تجاوز أربع وعشرين عضوا، ويتولى رئاسة المجلس حسب ما جاء في المادة 635 شخصا طبيعيا، يتم انتخابه من طرف أعضاء المجلس كما يحددون راتبه. كما شرع المشرع الجزائري إنشاء مجلس مراقبة، حيث نصت المادة 657 بأن مجلس المراقبة يتكون من سبعة أعضاء على الأقل ومن اثني عشرة

عضوا على الأكثر، كما يمارس مجلس المراقبة مهمة الرقابة الداخلية في الشركة بكل حرية واستقلالية كما جاءت به نص المادة 657 "يمكن للمجلس إجراء الرقابة في الوقت التي يراها ضرورية ويمكنه الإطلاع على الوثائق التي يراها مفيدة للقيام بمهامه". (القانون التجاري الجزائري، 2007، الصفحات 610-673)

#### ب. التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أو المراجعة الداخلية من الوظائف الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الشركات الجزائرية، غير أن المشرع الجزائري لم يعطي لهذه المهنة اهتمام معتبرا في الشركات الجزائرية، ولم يظهر مصطلح التدقيق الداخلي بشكل رسمي إلا بعد صدور القانون 01/88، 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث جاء في نص المادة 40 من القانون 01/88 على أنه " يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"، ولم تحدد المادة الإطار الذي ينبغي أن تتبعه مهنة التدقيق الداخلي (الجمهورية الجزائرية، 1988، صفحة 35).

#### ج. التدقيق الخارجي

في إطار تعزيز الشفافية، أعطى المشرع الجزائري حيزا معتبرا لضمان تنفيذ عملية التدقيق الخارجي بشكل فعال، وتم إلزام كل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة، على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة لسلوك والأخلاقيات، كما يقضي القانون بنشر النتائج المحاسبية للشركات إجباريا (السيد، صفيح، و بن زيدان، 2018، صفحة 57).

#### 4. البعد المفاهيمي للتحفظ المحاسبي

يستخدم التحفظ المحاسبي عموما لمواجهة حالات عدم التأكد المحيطة بعمليات القياس المحاسبي، فمن مظاهر التحفظ المحاسبي أن يكون للمحاسب ميل للتشاؤم أكثر من التفاؤل عن إعداد القوائم المالية، وبالرغم من معارضة العديد من الأطراف لسياسات التحفظ المحاسبي بسبب تشويهِه للمعلومات المحاسبية في بعض الأحيان، لا يزال المحاسبون متمسكون بمبدأ التحفظ إلى يومنا هذا، بل وأصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي، كما تزايد اهتمام الباحثين بموضوع التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة في السنوات الأخيرة. ويرى الباحثون أن هناك مبررات تكمن وراء هذا الاهتمام، على غرار حالات الانهيار والإفلاس التي مست العديد من الشركات الكبرى في العالم مطلع القرن الواحد والعشرين.

##### 1.4. تعريف التحفظ المحاسبي

اعتاد رواد المحاسبة الأوائل على استخدام مفهوم الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيطة والحذر أن يتم الاعتراف بالخسائر قبل تحققها، وإدراجها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها (أبو الخير، 2008، صفحة 7). أما (Basu, 1997, p. 7) فقد عرف التحفظ المحاسبي بأنه "ميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق عند الاعتراف بالأرباح في القوائم المالية، ودرجة أقل من التحقق عند الاعتراف بالخسائر المحتملة". كما عرف (Watts L, 2003) التحفظ المحاسبي من خلال المقولة المأثورة "لا تتوقع أي ربح، ولكن توقع جميع الخسائر"، ويفسر (Watts L, 2003, p. 2) استخدام هذه العبارة للتأكيد على تخفيض التحفظ المحاسبي للأرباح وتعظيم المصاريف وخسائر القيمة المحتملة.

يعرفه أيضا الباحثان (Ball & Shivakuma, 2005, p. 90) بأنه "يجب على المحاسب الإبلاغ عن أدنى قيمة من بين القيم البديلة المحتملة للأصول، وأعلى قيمة من بين القيم البديلة المحتملة للالتزامات"، حيث يجب الاعتراف بالإيرادات في وقت لاحق وليس عاجلاً والاعتراف بالنفقات عاجلاً وليس آجلاً. أما مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB فعرف التحفظ المحاسبي في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 02 على أنه "رد فعل حذر في ظل عدم التأكد في محاولة لضمان أن



حالات عدم التأكد والمخاطر المرافقة لأنشطة المؤسسة قد تم أخذها في الاعتبار بشكل كاف" (FASB, 1980, p. 23)، إذ يفسر المجلس هذا التعريف بأنه في حالة كان هناك تقديران أو توقعان لقيمة سوف يتم تحصيلها أو تسديدها مستقبلاً بنفس القدر من الاحتمال، فوفقاً للتحفظ يتم استخدام التوقع الأقل تفاؤلاً.

من خلال ما تم عرضه يتضح بأن أغلب التعاريف السابقة التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي تتطوي على موقف واحد وإن اختلفت في التعبير عنه، وهو الحيطة والحذر عند تقييم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، ففي ظل عدم التأكد يجب على المحاسبين الأخذ بالنظر التثاؤمية واختيار أقل القيم الممكنة للأصول والإيرادات وأعلى القيم الممكنة للالتزامات والمصروفات.

### 2.3. أنواع التحفظ المحاسبي

ذكر (Ryan, 2006, p. 3) نوعان من التحفظ المحاسبي هما التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط. حيث عرف (Beaver & Ryan, 2005, p. 269) التحفظ المشروط بأنه ذلك النوع من التحفظ المحاسبي الذي يعتمد على الأخبار الاقتصادية في تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة (المصروفات) وتأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) لحين تحققها، ومن الأمثلة على التحفظ المشروط، قياس المخزون السلعي بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وتدني قيم الأصول طويلة الأجل. وعرف (Ruch & Taylor, 2015, p. 7) التحفظ المحاسبي غير المشروط بأنه ذلك النوع الذي ينطوي على الاختيار المسبق للسياسات المحاسبية من طرف إدارة الشركة، لمعالجة الأصول والالتزامات، والذي يترتب عنه الاعتراف المستمر بالانخفاض في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة إلى قيمتها السوقية خلال فترة حياة هذه الأصول أو الالتزامات، ومن أمثلة التحفظ غير المشروط، الاعتراف فوراً بنفقات البحث والتطوير كمصروف، وتطبيق الإهلاك المعجل للأصول.

### 4.3. أهمية استخدام التحفظ المحاسبي

لقد أسهمت حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين في ممارستهم لمهنة المحاسبة في ظهور التحفظ المحاسبي، وهو أداة يستخدمها المحاسبون في مواجهة المواقف الصعبة التي يكتنفها الشك والغموض عند إعداد وعرض القوائم المالية، ويمكن تلخيص أهمية التحفظ المحاسبي فيما يأتي: (علي، 2012، صفحة 237)

- يعد أداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند إعداد القوائم المالية والابتعاد عن المبالغة في تقدير صافي الدخل وصافي الأصول؛
- يساهم استعمال التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في تعزيز شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية وتحسين بيئة الأعمال؛
- يساعد على تجنب مخاطر نشر معلومات محاسبية غير واقعية ومبالغ فيها، ومخاطر عدم نشر معلومات واقعية ومفيدة لأغراض اتخاذ القرارات؛
- إن مستخدمي القوائم المالية يفضلون استعمال الأرقام المحاسبية المتحفظة، لأنها توفر لهم هامش أمان من أي نتائج سلبية غير متوقعة.

### 5.3. دوافع ومبررات استخدام التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص أهم التفسيرات التي توضح دوافع ومبررات ممارسة التحفظ المحاسبي كما يلي:

#### أ. التفسيرات التعاقدية

يعتبر التفسير التعاقدية للتحفظ من أهم التفسيرات التي قدمها رواد الفكر المحاسبي، وبين (Watts) أن الاستخدام التعاقدية قديم جداً ويمتد لعدة قرون (Watts, 2003, p. 5)، ولقد ركزت معظم الدراسات السابقة في مجال الدافع التعاقدية على نوعين أساسيين من العقود هما، عقود الدين (Debt Contracts) وعقود حوافز الإدارة (Compensation)

(Contracts). ويعتبر (Watts) أن التحفظ المحاسبي أحد طرق علاج ومواجهة تطلعات الإدارة الانتهازية لتعظيم مكافآتهم على حساب قيمة الشركة، حيث يتم استخدام الأرقام المحاسبية في عمليات التعاقد لخفض تكاليف الوكالة التي تنشأ عندما يقوم المديرون بتعظيم منافعهم الشخصية على حساب الأطراف ذات المصلحة، وبالتالي فإن تأجيل الاعتراف بالأرباح لحين تحققها وتعتجيل الاعتراف بالخسائر والمصروفات، من شأنه أن يقلل من احتمالية قيام المديرين بتضخيم صافي أصول الشركة وأرباحها بهدف توزيعها على أنفسهم كمكافأة، بينما يستخدم التحفظ المحاسبي من طرف المقرضين في عقود الدين للحفاظ على الحد الأدنى من صافي الأصول للشركة المقترضة لضمان تغطية قروضهم (Watts, 2003, p. 8).

#### ب. التفسيرات القضائية

لاحظ (Watts, 2003, p. 9) بأن الزيادة في عدد الدعاوي القضائية المرفوعة من طرف المساهمين التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ستينيات القرن الماضي والتي نمت بعد ذلك مباشرة يعتبر دافعا رئيسيا لممارسة التحفظ المحاسبي، إذ أن المبالغة في تقييم أصول وإيرادات الشركة بدل من تقليلها يعتبر سببا حقيقيا لتعرض المحاسبين للمزيد من مخاطر التقاضي.

#### ج. التفسيرات الضريبية

أظهرت بعض الدراسات السابقة بأن ضريبة الدخل تتناسب طرديا مع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات (Jain & Rezaee, 2004, p. 6)، ونتيجة لذلك يمكن للشركات استخدام التحفظ المحاسبي لأغراض ضريبية للحد من الدخل الخاضع للضريبة، من خلال الإعلان عن مستوى منخفض من الأرباح، وذلك بإظهار الإيرادات بأقل ما يمكن، وإظهار المصروفات بأكثر ما يمكن لتجنب الضريبة (السماره، 2009، صفحة 26).

#### د. التفسيرات التنظيمية

أكدت العديد من الدراسات السابقة على استخدام التحفظ المحاسبي من طرف الشركات لتخفيض التكاليف السياسية، التي من الممكن أن تتعرض لها نتيجة أرقامها الظاهرة في القوائم المالية، إذ أن الخسائر الناجمة عن المبالغة في تقييم الأصول وأرباح الشركات قد تسبب آثار سلبية على المجتمع (بشرى و أنمار، 2014، صفحة 367)، ونتيجة لذلك قد يواجه المشرعين والمنظمين وواضعي المعايير انتقادات أكبر، إذا كانت السياسات المحاسبية تؤدي إلى المبالغة في تقييم الأرباح، لذلك فإن التحفظ المحاسبي يستخدم من طرف واضعي المعايير والمهنيين للحد من تعرض سمعتهم للضرر (يوسف، 2012، صفحة 244).

#### 5. التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات

قدم المدخل الإيجابي في المحاسبة "Positive Approach" القائم على تحليلات نظرية الوكالة، المستندة إلى تحليلات "JensenandMeckling" ودراسات "Rochester"، العديد من الأسباب والمبررات للتحفظ المحاسبي في إطار المحور الأساسي لهذا المدخل، ألا وهو الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية "Accounting Choice"، محددا الشركة في إطار كونها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين أطراف ذات صلة بالشركة، وهذه العقود جميعها موجودة نتيجة انفصال الملكية والرقابة على إدارة الشركة الذي يؤدي إلى مشكلات الوكالة، وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا الاختيار المحاسبي يتأثر بالعديد من العوامل والمحددات التي تعد آليات حوكمة الشركات جزء منها، ويقدم التحفظ المحاسبي عدة فوائد من خلال علاقته بآليات الحوكمة، وتستند هذه العلاقة إلى أن كليهما يساهمان في المحافظة على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة (مليجي، 2014، صفحة 20)، وفيما يلي نقدم مجموعة من الآليات التي تعتمد عليها حوكمة الشركات في التأثير على ممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

### 1.5. حجم مجلس الإدارة

تباينت آراء الباحثين واختلفت نتائج دراستهم بشأن طبيعة العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وفاعليته في الرقابة ودرجة تطبيقه للسياسات المحاسبية المتحفظة، والدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي نجد دراسة (عبد الوهاب و محسن، 2016) التي أظهرت بأن حجم المجلس الكبير قد يكون أكثر فعالية نظرا لتوافر الخبرات بين أعضائه وإمكانية تقسيم المجلس إلى لجان متخصصة لمراقبة ومتابعة أعمال إدارة الشركة، فضلا عن صعوبة سيطرة الإدارة التنفيذية على المجالس الكبيرة، وعلى النقيض من ذلك فقد أكدت دراسة (Ahmed S. & Duellman, 2007) بأن المشاكل تزداد مع زيادة حجم مجلس الإدارة وتقل فعاليته بسبب البطء في اتخاذ القرارات، وبالتالي ضعف مجلس الإدارة يرتبط بحجمه حيث أن المجالس الكبيرة تكون أقل تحفظا وهذا دليل على ضعفها والعكس صحيح حيث أن المجالس الصغيرة تكون أكثر تحفظا وهذا دليل على قوتها.

### 2.5. استقلالية مجلس الإدارة

تلعب استقلالية مجلس الإدارة دورا محوريا في الحد من تضارب المصالح بين المديرين وحملة الأسهم، فهي تعزز من قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية وتطبيق التقديرات المحاسبية المتحفظة للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، وفي هذا الإطار أشار (Ahmed S. & Duellman, 2007) بأن هيكل مجلس الإدارة له تأثير كبير على نشر معلومات مالية موثوقة وذات صلة بنشاط الشركة، وفي أغلب الحالات يضم مجلس الإدارة عدد كبير من المساهمين الخارجيين أو يكون لدى المساهمين الخارجيين ممثلين منتخبين في مجلس الإدارة يعملون على تحقيق مصالحهم، ويساعد وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة على ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة المساهمين، وتعظيم قيمة الشركة، كما يتيح للمساهمين فرصة الإطلاع على الوضع المالي للشركة، والتقليل بشكل كبير من إمكانية التلاعب في الأرقام المحاسبية المحتواة في القوائم المالية (عقاري و بوسلمة، 2013، صفحة 50).

### 3.5. جودة التدقيق الخارجي

للمدقق الخارجي دورا مهما وفعال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يحد من تضارب المصالح بين المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية، ويرتبط المدقق الخارجي بعلاقة إيجابية مع التحفظ المحاسبي لأنه يكون أكثر عرضة للانتقادات عندما تكون هناك مبالغة في المعلومات المالية، ويكون رد فعله العفوي هو الإيمان بمبدأ التحفظ لحماية نفسه من ضغوطات الإدارة من جهة ومن جهة أخرى حماية نفسه من أي مخاطر قضائية قد ترفع ضده من طرف المساهمين أو الدائنين الآخرين نتيجة مصادقته على معلومات مالية مضللة تم نشرها في القوائم المالية التي تعدها الشركة (حسن، 2017، صفحة 73).

### 5.4. فاعلية التدقيق الداخلي

يلعب المراجع الداخلي دورا مهما في الحوكمة داخل الشركة من خلال الرقابة الداخلية، والتي تعمل على تقييم الأداء المالي للشركة ومراقبة سلوك المديرين للتقليل من مشاكل الوكالة، لذلك يتوقع وجود ارتباط محتمل بين المراجعة الداخلية والتقرير المالي المتحفظ، فمن خلال نظرية الوكالة يمكن توقع أن تكون الشركات التي لديها رقابة داخلية فعالة وذو ثقافة رقابة داخلية جيدة أقدر على فهم فوائد التحفظ في الحد من صراعات الوكالة في التعاقد مع المساهمين وأصحاب الديون أو كليهما، والحد من مخاطر النفاضي للمديرين والمراجعين، ونتيجة لذلك من المرجح أن تفضل الشركات استخدام التحفظ المحاسبي وتعزيز بيئة تؤكد على التمسك بالقوائم المالية المتحفظة (سعودي، 2014، صفحة 53).

على ضوء ما سبق، يمكننا القول بأن التزام الشركات بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، من شأنه أن يساهم في تعزيز كفاءة علاقاتها التعاقدية، حيث يضمن التحفظ المحاسبي للدائنين استخدام إدارة الشركة معايير أشد صرامة في الاعتراف بالأخبار السيئة كمصاريف بدلا من الاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح، وبالتالي الحد من

توزيع الأرباح بشكل مبالغ فيه والمحافظة على الحد الأدنى من صافي أصول الشركة لضمان قدرتها على تسديد التزاماتها، كما يساهم التحفظ في محاربة الفساد الأخلاقي داخل الإدارة ويحد من السلوكيات الانتهازية للمديرين فضلا عن تعزيزه لفرص حصول الشركة على القروض البنكية وجذب الاستثمارات مما يعود بالفائدة على أداءها المالي، أما فيما يتعلق بآليات الحوكمة فيرى الباحثان بأن وجود نظام حوكمة جيد وملزم في الشركة يشكل محورا رئيسيا في تحقيق فاعلية العلاقات التعاقدية وتفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد القوائم المالية، كما تتيح آليات الحوكمة للمساهمين مزيدا من الإشراف على مجالس الإدارة والأجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي والمخاطر الأخلاقية.

## 6. خلاصة

إن الهدف من قيامنا بإعداد هذه الدراسة هو تبيان تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات التحفظ المحاسبي، وذلك لما لآليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي من أهمية كبيرة في الحكم على أداء الشركات واتخاذ القرارات بشأنها سواء من قبل المساهمين أو الأطراف ذات العلاقة بالشركة هذا من جهة، ومن جهة أخرى المساعدة في الحد من الفساد الإداري والمالي الذي تشهده العديد من إدارات الشركات العالمية، ولا يزال يحدث في مختلف الشركات الاقتصادية عبر العالم، ويمكن تلخيص دور حوكمة الشركات من خلال تفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة في مواجهة الفساد المالي، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للشركات فيما يلي:

- ظهرت آليات حوكمة الشركات نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة، وعجز نظرية الوكالة على مراقبة إدارات الشركات وحماية حقوق حملة الأسهم وتعظيم مصالحهم؛
- تساهم آليات حوكمة الشركات في وضع القواعد الأساسية لتحديد وظائف جميع الأطراف داخل الشركة وتعزيز مساهمتها، وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لموارد الشركة والذي ينعكس بالإيجاب على تحسين أداءها الاقتصادي؛
- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند إعداد القوائم المالية والابتعاد عن المبالغة في تقدير صافي الدخل وصافي الأصول؛
- يساهم استعمال التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في تعزيز شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية وتحسين بيئة الأعمال من خلال تخفيض عدم التماثل في المعلومات؛
- يساعد التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات على تقليل حالات الغش والحد من الفساد المالي والإداري داخل الإدارة من خلال تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي؛
- إن نزاهة تعاملات الشركة وعدالتها وصحة المعلومات الصادرة عنها، من شأنه أن يعزز من قدراتها التنافسية، وكذا تحسين سمعتها في الأسواق المالية.

## 6. المراجع

### 1.6. قائمة المراجع باللغة العربية

- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر. (2009). الجزائر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
- الجمهورية الجزائرية . (13 جانفي، 1988). قانون رقم 01-88 ، المؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 25 بتاريخ 13 جانفي 1988.
- القانون التجاري الجزائري. (2007). المواد 610، 635، 657. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.
- المشهداني بشرى، و محسن أنمار. (2014). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، 2 (78)، 359-392.

- أمينة فداوي. (2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من شركات المساهمة الفرنسية (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة.
- بشرى عبد الوهاب، و حسين جليل محسن. (2016). تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 22 (93)، 483-506.
- خليصة مجيلي. (2017). دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف 1.
- سامح محمد لطفي سعودي. (2014). أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية "دراسة تطبيقية". *مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA*، 43-86.
- صافي أحمد السيد، صادق صفيح، و ياسين بن زيدان. (2018). آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي* (3)، 49-60.
- عبد الملك رجب. (2012). دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي. *مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA*، 5 (2)، 207-232.
- علي عبد الله عبد الصمد. (2013). إطار حوكمة الشركات في الجزائر، دراسة مقارنة مع مصر. *مجلة الباحث* (12)، 39-47.
- علي يوسف. (2012). أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في التحفظ التقارير المالية" دراسة تطبيقية ". *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية*، 28 (1)، 235-264.
- مجدى عبد الحكيم مليجي. (2014). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. *مجلة الإدارة العامة*، 1-61.
- محمد فلاح السماره. (2009). أثر التحفظ المحاسبي والالتزام بالمعلومات على تكلفة التمويل في الشركات المساهمة في الأردن. (رسالة دكتوراه). كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، الأردن: جامعة عمان العربية.
- محمد قاسم حسن. (2017). التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح (رسالة ماجستير). الخرطوم، كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة النيلين.
- مدثر طه، أبو الخير. (2008). المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية. *مجلة التجارة والتمويل* (1)، 1-63.
- مصطفى عقاري، و حكيمة بوسلمة. (2013). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (9)، 40-53.
- يحي سعيدي، و لخضر أوصيف. (2012). دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، 5 (5)، 181-208.

## 2.6. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Ahmed S., A., & Duellman, S. (2007). Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis. *Journal of accounting and economics* , 43 (2), 1-52.
- Ball, R., & Shivakuma, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness. *Journal of Accounting and Economics* , 39, 83-128.
- Basu, S. (1997). The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings. *Journal of Accounting and Economics* , 24 (1), 3-37.

- Beaver, W., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling. *Review of Accounting Studies* , 10, 269-309.
- FASB, F. A. (1980, may). Statement of Financial accounting concepts NO.2: Qualitative characteristics of accounting information. (6) . USA.
- garcia, L., & Reatrize, O. (2009). Accounting conservatism and corporate governance. *Review of accounting studies* , 1-43.
- Jain, K., & Rezaee, Z. (2004). The Sarbanes-Oxley Act Of 2002 And Accounting conservatism. *Journal Electronic* , 1-32.
- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting Conservatism: A Review of the Literature. *Journal of Accounting Literature* , 1-55.
- Ryan, G. (2006). Identifying Conditional Conservatism. *European Accounting Review* , 15 (4), 511-525.
- Watts L, R. (2003). Conservatism in accounting part1;Explanations and Implications. *Journal of convergence information technology* , 07, 1-35.